الفصل الثاني

* الاتجاهات العامة للتعليم فى الدول الرأسمالية.
* نظام التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية.

obeikandl.com

obeikandl.com

١ - الاتجاهات العامة للتعليم فى الدول الرأسمالية :

المقدمـــة :

الدول الرأسمالية تكاد لا تختلف كثيراً فى الاتجاهات العامة ، والخصائص المميزة لنظمها التعليمية ، عنها فى الدول الاشتراكية ، حيث توجد نواحى تشابه بينهما كالاهتمام بالتقدم العلمى والتكنولوجى والعناية بالتعليم الفنى التطبيقى إلى جانب التعليم النظرى الأكاديمى والاهتمام بتعليم الفتاة بنفس الاهتمام بتعليم الفتى ، والتوسع المستمر فى الانفاق على التعليم وزيادة ميزانيته لتوفيره لكل أبنائها ، كما وكيفاً ، ومع ذلك فإن التباين الأساسى فى الفلسفة الاجتماعية لكل منهما ، قد أظهر بعض الحقائق المميزة لنظم التعليم بها٠

وبخصوص الدول الرأسمالية يمكننا القول بأنه ربما كان محور الفلسفة الرأسمالية التى تأخذ به نوعية من دول عالمنا المعاصر هو مفهوم المجتمعات الديمقراطية الذى يتناقض مع مفهوم المجتمعات الجماعية (الشيوعية) ، فبينما تعتبر الدول الجماعية أن المجتمع غاية فى ذاته وأن الفرد وسيلة لتحقيق غايات المجتمع إذ لا وجود للفرد ، بل لا قيمة له بعيداً عن الجماعة ، وتعتبز المجتمعات الديمقراطية الفرد غاية فى ذاته ، له شخصيته وكيانه وقيمته ، فالمجتمع يتكون من أفراد ، ومن ثم فإن قيمة المجتمع مستمدة من قيمة أفراده ومدى ما يتمتعون به من اهتمام ورعاية وحرية ، وما تتاح لهم من ظروف تساعدهم على تحقيق ما يستطيعون تحقيقه لأنفسهم ، وتنمية قدراتهم بما يدفعهم إلى التنافس مع غيرهم تنافساً يهدف إلى تقدم المجتمع ورقيه ، وتقوم حكومات هذه الدول بدور المنظم لهذا التنافس بما يكفل لها استقرار الحياة الاجتماعية بين الأفراد٠ ومعنى ذلك أن هذه الدول تؤمن بأن الفرد يأتى أولاً ، وأن المجتمع مهم أساساً كهيئة ضرورية للنمو الكامل لحياة الفرد ، ولا شك فى أن هذا الإطار الأيديولوجى العام للنظام الرأسمالى قد أصبح مؤثراً فى النظام التعليمى ومتأثراً به فى الوقت نفسه٠

وبعبارة أخرى يمكن القول بأن نمط النظام التعليمى ينبع من طريقة المجتمع وظروفه وقواه الثقافية ، وفى الوقت ذاته متطلبات المجتمع وما يطرأ عليه من تغيير أو تطور ، كما أن تقرير أهداف التعليم يتم فى ضوء ما يستهدفه المجتمع ، وما يتصل بشكل الإنسان الذى نريد بناءه ، وأن تمويل التعليم وإدارته من الأمور

التى لا يمكن تقريرها بمعزل عن سائر مؤسسات المجتمع وتنظيماته. وإذا نظرنا إلى أيديولوجية النظام الرأسمالى نجد أن محورها الأساسى هو الإنسان الفرد على اعتبار أن نشاط الأفراد والتنافس بينهم هو وسيلة التقدم والرخاء الاقتصادى ، وأن توفر الحريات للأفراد من أجل إطلاق طاقاتهم هو السبيل إلى القوة السياسية التى تتمتع بها الدول فى المجتمعات الرأسمالية.

وعلى ذلك ، يمكن القول بأن محور الفلسفة التى تقوم عليها الدول الرأسمالية - التى تأخذ بمفهوم المجتمعات الديمقراطية - يمكن وصفها بأنها طريقة للحياة تهدف الجمع بين النظام والحرية ، وبين الوحدة والتباين سواء فى الحكم أم فى حياة المواطنين ، وأن أساس الدولة هو الرأى الحر وحكم الأغلبية ، يدلنا التاريخ على أن المجتمعات الرأسمالية قد فطنت إلى العلاقة القوية بين التربية والتقدم منذ قيام الثورة الصناعية ، لذلك اهتمت هذه المجتمعات بالعلم ونشر التعليم ، كما ارتبطت فلسفة التعليم وأهدافه فى المجتمعات الرأسمالية بأيديولوجية النظام الرأسمالى ارتباطاً وثيقاً ، بهدف تحقيق هذه الأيديولوجية ، حيث تؤكد الدلائل على أن تنظيم اقتصاد المجتمعات الرأسمالية يتم على أساس الاقتصاد الحر ، مما أدى إلى مباشرة المؤسسات التعليمية نشاطها فى إطار القوانين الاقتصادية التى تنظم علاقات التعامل فى هذه المجتمعات ، وأيضاً المشاركة الشعبية فى الإشراف على هذه المؤسسات والتنمية الاقتصادية فى تلك المجتمعات. بجانب الاعتماد على التكنولوجيا قد تتطلب أن يكون التعليم بها من أجل تقدم الفرد وأن تتضمن المقررات الدراسية مقررات اختيارية يختار من بينها الطالب ما يناسب قدراته واستعداداته.

مبادىء التعليم فى الدول الرأسمالية :

بالنظر إلى الفلسفة الاشتراكية - التى تعرضنا لها فيما سبق - نجد أن محورها هو مفهوم الدولة الجماعية واهتمامها هو المجتمع ، بمعنى أن المجتمع غاية فى ذاته، وأن الفرد وسيلة لتحقيق غايات المجتمع.

أما الفلسفة الرأسمالية فتعتبر الفرد غاية فى ذاته له شخصيته وكيانه وقيمته ، فالمجتمع يتكون من أفراد ، ومن ثم فإن قيمة المجتمع مستمدة من قيمة أفراده ومدى ما يتمتعون به من اهتمام ورعاية ، إن محور الفلسفة الرأسمالية هو مفهوم الدولة الديمقراطية التى تسمح بتعدد الآراء والتعبير عنها بشكل مرن يجمع بين

النظام والحرية ، وطبقاً لهذه الفلسفة يمكن إيجاز المبادىء التى تقوم عليها الحياة بصفة عامة - فى المجتمعات الرأسمالية - فيما يأتى :

١ - الإيمان بالفرد ، وإن اختلفت درجة هذا الإيمان ومواصفات الفرد من دولة إلى أخرى.

٢ - توفير الحرية الاقتصادية والسياسية لكافة الأفراد والهيئات والأحزاب دون تدخل الدولة للحد منها.

٣ - تأكيد الفردية وإقامة الحياة على الصراع والتنافس ، وإن كان غير عادل فى بعض هذه المجتمعات ، بسبب اتساع الهوة بين الغنى والفقير.

وانطلاقاً من المبادئ السابقة يستمد التعليم أسسه ومبادئه الخاصة به ، ومن أهمها ما يأتى :

١ - مبدأ ديمقراطية التعليم ، بمعنى تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بحيث تصل الفرد فى تعليمه إلى أقصى درجة ممكنة تؤهله لها قدراته واستعداداته.

٢ - مبدأ حرية الممارسات التعليمية ، بمعنى حرية المتعلمين فى اختيار ما يتناسب مع قدراتهم وميولهم من مدارس ومناهج وبرامج ، وكذلك حرية المعلمين فى ممارسة النواحى الأكاديمية بشكل يساعد على نموهم الشخصى والمهنى.

٣ - مبدأ ديمقراطية الإدارة فى التعليم ، بمعنى المرونة فى الإشراف على التعليم والمشاركة الشعبية فى إدارته ، لإتاحة الفرصة لك من السلطة المركزية والسلطات المحلية وممثلى الشعب للمشاركة فى توجيهه والمساهمة فى تمويله (شاكر محمد فتحى أحمد ، عادل عبد الفتاح ، مقدمة فى التربية المقارنة ، القاهرة، المكتبة العصرية ، ١٩٨٦ ، ص ص ٢٤٩ - ٢٥٠).

السمات العامة للتعليم فى الدول الرأسمالية :

لا يعنى العرض المنفصل لسمات التعليم فى الدول الاشتراكية وسمات التعليم فى الدول الرأسمالية عدم اشتراكهما فى بعض النواحى ، فعلى سبيل المثال تشترك الدول الرأسمالية فى الاهتمام بالتقدم العلمى والتكنولوجى وبمساواة تعليم الأولاد والبنات وبالتوسع فى الخدمات التعليمية والاهتمام بمستوياتها ، وطبقاً للمبادئ

السابقة يتميز التعليم فى الدول الرأسمالية بعدد من السمات ولعل أهم هذه السمات ما يأتى :

١ - تنوع التعليم :

تقوم الأيديولوجية الشيوعية على التوحيد بين الدول الشيوعية فى النظم والأفكار والمعتقدات ، بينما الأيديولوجية الرأسمالية عكسها تماماً - تقوم على التنوع نتيجة للمنافسة الفردية بين الدول الرأسمالية ، بل وبين الجهات المحلية والأفراد فى المجتمع الرأسمالى الواحد .

ولذلك إذا أردنا أن نتحدث عن النظم التعليمية فى المجتمعات الشيوعية كان كافياً أن نتحدث عن نظام واحد لنرى صورة له فى بقية النظم ، بينما إذا أردنا أن نتحدث عن النظم التعليمية فى المجتمعات الرأسمالية كان لابد أن نتحدث عن كل نظام منها على حدة لأن هذه المجتمعات لا تنقل نظم غيرها وإنما تخلق نظمها الصالحة المناسبة لها .

فالدولة الاشتراكية تهدف إلى تحقيق أغراض عقائدية إيديولوجية معينة عن طريق تشكيل نمط موحد من الأفراد أو بإخضاعهم لنظام تربوى واحد ، بينما تهدف الدول الرأسمالية إلى تنمية الفرد ذاته إيماناً بقيمة الفرد ، وأن الأفراد يختلفون فيما بينهم فى الاستعدادات والقدرات وأن على نظام التعليم أن يواجه هذه الفروق وان يساعد التلميذ على تنمية هذه الاستعدادات والقدرات إلى أقصى درجة ممكنة .

وهكذا تؤمن الدول الرأسمالية بتعدد وتنوع الأنظمة وتنوع الأنظمة التعليمية على أساس من المبادئ الديمقراطية التى تقوم على الاختيار والإيمان بقيمة الفرد ، وإلى جانب هذا أيضاً المجموعات العنصرية والدينية والأقليات المختلفة بما لها من حقوق فى إنشاء المدارس الخاصة بها ، هذه الحقوق التى تنكرها الدول الاشتراكية بجعلها التعليم تابع تبعية مطلقة للدولة (علية فرج ، التربية المقارنة ، مرجع سابق ، ص ص ٣٢-٣٣) .

٢ - حرية الممارسات التعليمية للمتعلمين والمعلمين :

لما كانت السمة الغالبة على التعليم فى الدول الرأسمالية هى الاهتمام الواضح بإبراز شخصية الفرد وتنمية مواهبه العقلية والعناية بصحته النفسية والبدنية وتهذيب علاقاته الإنسانية وتحمله المسئولية الاجتماعية لكى يشعر الفرد بقيمته فى

الحياة ، فإنه لا توجد فى معظم هذه الدول برامج ومناهج معينة تفرض عليه ، وإنما تدع له حرية الاختيار بين البرامج والمناهج والدارس يختار ما يناسبه ويتعلم ما يميل إليه وبالسرعة التى تتلاءم مع قدراته واستعداداته .

أما بالنسبة للمعلمين ، فالحرية الأكاديمية تمارس بشكل واضح مما يساعد على نموهم الشخصى والمهنى حيث يسمح لهم بمطلق الحرية فى تنظيم مدارسهم والاشتراك فى وضع المناهج وتنفيذها بالطريقة المناسبة التى يختارونها ، فالمنهج المدرسى لا يوضع فى شكل أبواب محددة جامدة بل ترسم الخطوط العريضة دون التفاصيل ويترك لهم كل السلطة فى تنفيذ هذا المنهج وتغطيته بالخطة التى يرونها مناسبة واتباع طرق التدريس الملائمة والاشتراك فى إعداد الاختبارات المقننة الخاصة بتقويم التلاميذ سواء عند التحاقهم بالمدارس أو عند تخرجهم منها كما هو الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية (رضا أحمد إبراهيم ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٢-١٥٣) .

٣ - استقلال مؤسسات التعليم العالى :

الجامعات فى الدول الشيوعية تابعة للدولة وهى تخضع لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تضعها الدولة وميزانياتها جزء من الميزانية العامة للدولة ، أما فى الدول الرأسمالية فهناك جامعات تابعة للدولة وجامعات غير تابعة للدولة مستقلة أو خاصة ، والدول الرأسمالية تعتبر هذا التنوع دافعاً إلى المنافسة بين مؤسسات التعليم العالى والمنافسة من أقوى أسباب التقدم فى هذه الدول .

وتتمتع مؤسسات التعليم فى الدول الرأسمالية بالاستقلال ، ومن أهم سمات هذا الاستقلال قيام أعضاء هيئة التدريس بإداراتها ووضع سياستها التعليمية دون تدخل من الهيئات الخارجية ، وتتولى كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالى تعيين أعضاء هيئة تدريسها وترقيتهم ، وتوزيع ميزانيتها وتوجيهها إلى مجالات أنشطتها المختلفة ، وكفالة الحرية الأكاديمية لأساتذتها فيما يختص بالتدريس والبحث العلمى وتحديد المستويات المطلوبة لقبول الطلاب كما أنها تكفل لطلابها فرصة اختيار المقررات الدراسية التى تناسبهم . وليس معنى استقلال أو حرية مؤسسات التعليم فى الدول الرأسمالية عدم وجود صلة بينها وبين المجتمع ، بل على العكس نجد هذه المؤسسات من خلال تعاقدها للقيام بالبحث العلمى لصالح الشركات والمؤسسات ومصالح الحكومة المختلفة وثيقة الصلة بحركة المجتمع وخدمته .

٤ - الاهتمام بالعلوم والتكنولوجيا :

يهتم المجتمع الرأسمالى بالعلم والتكنولوجيا من خلال مؤسساته العامة والخاصة ، بينما المجتمع الشيوعى يهتم بهما من خلال الدولة وأجهزتها تنفيذاً لخطط التنمية التى تضطلع بها ، ويبدو هذا الاهتمام بالعلم والتكنولوجيا فى المجتمع الرأسمالى فى المناهج وطرق التدريس وألوان النشاط المدرسى ومجالات البحث العلمى فى الجامعات ، بل إن أجهزة الإعلام كالصحافة والإذاعة والتليفزيون تستجيب لهذا الاتجاه فتخصص الصحافة من أعمدتها وتخصص الإذاعة والتليفزيون مزيداً من برامجها للعلم والتكنولوجيا .

ويعد اتجاه الدول الرأسمالية إلى التعليم الثانوى الشامل مظهراً من مظاهر الاهتمام بالعلوم والتكنولوجيا ، ويرجع اهتمام الدول الرأسمالية بالعلوم إلى أنها الركيزة الأساسية لإعداد القوى البشرية المدربة ، والتى تعتبر وسيلة الشركات الصناعية والمؤسسات المختلفة فى منافسة غيرها من الشركات والمؤسسات ، فضلاً عن أن الاهتمام بالعلوم والتكنولوجيا هو وسيلة كل دولة رأسمالية إلى منافسة غيرها من الدول الرأسمالية الأخرى أو الدول الاشتراكية .

٥ - تنوع مصادر التمويل :

بينما تعتبر الدولة فى الدول الاشتراكية هى المصدر الوحيد لتمويل التعليم ، نجد الدول الرأسمالية تختلف عنها فى هذا الشأن حيث تتنوع مصادر تمويل التعليم فتسمح للسلطات المحلية والآباء بالمساهمة فى هذا التمويل .

يتنوع تمويل التعليم فى الدول الرأسمالية وفقاً للظروف السياسية والاقتصادية لكل دولة . ففى فرنسا نجد الدولة تقوم بمعظم ما يتعلق بهذه الناحية وتسهم السلطات المحلية بنصيب ضئيل فيها . أما فى إنجلترا فقد توافرت المشاركة فى تمويل التعليم بين وزارة التعليم كسلطة مركزية والسلطات التعليمية المحلية ، وأدى هذا النظام إلى نشاط السلطات المحلية فى جمع الضرائب المحلية لصالح التعليم وإلى المساهمة لتحقيق التكافؤ فى الفرص التعليمية فيها .

أما مسئولية تمويل التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية فتضطلع بها ثلاثة مصادر رئيسة ، المصدر الأول هو الحكومة الفيدرالية التى تشارك فى تمويل التعليم بنسبة تبلغ ٤ % ؛ والمصدر الثانى هو تمويل حكومة الولاية التى تشارك

بحوالى ٣٩ % ؛ أما المصدر الثالث فيتمثل فى السلطات المحلية التى تتحمل الجانب الأكبر أى حوالى ٥٧ % ، ومن ثم يقع العبء الأكبر فى تمويل التعليم الأمريكى على عاتق السلطات المحلية وحكومات الولايات ، ويرجع السبب فى ذلك إلى أن التعديل العاشر لدستور الولايات المتحدة الأمريكية قد منح كل ولاية سلطة تنظيم مؤسساتها التعليمية وتيسير أمورها التعليمية.

أما فى استراليا فتخصص الحكومة الفيدرالية وحدها بتمويل التعليم ولا تشارك الولايات المحلية فى تمويل التعليم ، على الرغم من أن كل ولاية من ولايات استراليا تشرف على التعليم إشرافاً مركزياً صارماً ، ووجهة النظر التى تستند إليها استراليا فى ذلك أن قيام الحكومة الفيدرالية يتحمل نفقات التعليم بما يكفل تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بين جميع الولايات.

٦ - وجود المدارس الخاصة ومدارس الهيئات والطوائف الدينية :

يوجد فى الدول الرأسمالية إلى جانب المدارس الحكومية مدارس كثيرة تابعة للهيئات المختلفة ، والطوائف الدينية ، وكذلك توجد المدارس الحرة التى يديرها الأفراد والجماعات ، وتوجد مثل هذه المدارس بشكل واضح فى كل البلاد الرأسمالية فى الوقت الذى تخلو فيه منها البلاد الاشتراكية ، جعل هذه المدارس من أبرز السمات المميزة للتعليم فى الدول الرأسمالية.

ونجد أنماطاً مختلفة من المدارس الحرة فى الدول الرأسمالية تسمح لها الدول المختلفة بالتواجد جنباً إلى جنب مع المدارس العامة ولكنها تختلف فيما بينها فى علاقتها معها. ففى فرنسا تقوم المدارس الكاثوليكية بدور حيوى فى التعليم رغم سير الدولة على المبدأ الجمهورى الثورى الذى يقضى " بتعليم مجانى مدنى " لكل أبناء المواطنين ، وقد اضطرت الحكومة الفرنسية إلى معاونة تلك المدارس وغيرها من المدارس الطائفية ، أما إذا ما توفرت فيها الشروط التى تحددها الدولة ؛ أما المدارس الحرة فتقوم بدور أيضاً فى النشاط التعليمى وتحصل على بعض العون من الدولة.

أما إنجلترا فتتمتع المدارس الطائفية بها برعاية الدولة والسلطات المحلية اعترافاً منها بالدور الذى تؤديه فى كافة النواحى التعليمية وتمشياً مع مبدأ التعاون والمشاركة الذى يميز سياسة التعليم وإدارته فى انجلترا أما الولايات المتحدة

الأمريكية فتسمح بوجود مدارس الهيئات الدينية والمدارس الحرة وتمنحها الحرية فى ممارسة نشاطها ، ولا تقدم لها أية معونات مادية.

٧ - المشاركة الشعبية فى العملية التعليمية :

تتجه الدول الرأسمالية بصفة عامة نحو الاهتمام بالمشاركة الشعبية فى إدارة التعليم وتمويله والمساهمة الإيجابية فى مختلف شئونه ... إذ تؤمن هذه الدول بأن منح السلطة والمسئولية للجهات المحلية وأجهزتها يعطى الفرصة للشعب لإبراز اهتمامه ومشاركته فى شئون التعليم ، وإن إيجاد التفاهم الواضح بين الشعب والإدارة المدرسية يدعم البرامج التعليمية ويدفعهم للمشاركة الفعلية فى المشروعات التى تخدم العملية التعليمية، ومن ثم يتم التخطيط التعليمى على أساس حاجات المجتمع الذى تعيش فيه المدرسة كما هو الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية ، كما أن السياسة التعليمية فى هذه الدول ، يضعها ويقررها الشعب ، ولا تفرض عليه حتى فى أشد نظم التعليم ، فى الوقت ذاته مسايرة التعليم لإمكانات البيئات المحلية ، وتلبية احتياجاتها ، ولعل أقرب مثال لذلك هو نظام التعليم الانجليزى ، إذ تختص السلطة المركزية - المتمثلة فى وزارة التربية والعلوم - بوضع الأسس العامة للسياسة التعليمية فيما يختص بالتعليم دون العالى ورقابة السلطات التعليمية المحلية فى تنفيذ هذه الأسس ، فى حين تتولى السلطات التعليمية المحلية تنفيذ تلك السياسة والإشراف أيضاً على مؤسسات التعليم دون العالى فى مناطقها.

أما النوع الثالث لعلاقة الدولة بالتعليم فى الدول الرأسمالية فينطوى على إبعاد السلطة المركزية عن أى تدخل فى شئون التعليم وتفويض أمر الإشراف عليه وتسييره إلى السلطات المحلية ، وينحصر هدف هذه العلاقة فى إتاحة الفرصة للرقابة الشعبية على التعليم ، حيث تتولى السلطات المحلية - الممثل الشرعى للمشاركة الشعبية - إدارة شئون التعليم وفقاً لإمكاناتها وما تقتضيه إحتياجاتها.

وتمثل الولايات الأمريكية وكندا النوع الثالث من أنواع علاقة الدولة بالتعليم فى الدول الرأسمالية ، فالملاحظ أن الحكومة الفيدرالية فى الولايات المتحدة الأمريكية لا تمارس أى نشاط أو رقابة على التعليم ، لأن كل ولاية يناط بها تنظيم مؤسساتها التعليمية وتسيير أمورها التعليمية طبقاً للتعديل العاشر لدستور الولايات المتحدة.

وينطبق الوضع نفسه على كندا ، فالحكومة الفيدرالية لا تختص بأية مسئولية من مسئوليات الإشراف على التعليم وإدارته ، بل تتولى مصلحة التعليم فى كل إقليم من أقاليم كندا العشرة والسلطات المحلية أيضاً فى هذه الأقاليم مسئولة عن الإشراف على التعليم وتسيير أموره.

وخلاصة القول أن الأنواع الثلاثة لعلاقة الدولة بالتعليم فى الدول الرأسمالية تعكس أنماط الإدارة التعليمية فى النظام الرأسمالى وهى ثلاثة ، نمط المركزية (فرنسا وإيطاليا) ، ونمط الجمع بين المركزية واللامركزية (إنجلترا) ، والنمط اللامركزى (الولايات المتحدة الأمريكية) (شاكر محمد فتحى أحمد ، عادل عبد الفتاح : مقدمة فى التربية المقارنة ، القاهرة ، المكتبة العصرية ، ١٩٨٦ ، ص ص ٢٤٣-٢٥٧).

٢ - نظام التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية :

مقدمـــة :

ترتبط النشأة الأولى للتعليم الأمريكى بالتراث الأوربى الذى جلبه المهاجرون الأول الذين استوطنوا الأرض الجديدة ، وقد حمل هؤلاء المستوطنون الذين يمثلون أكبر عدد من المهاجرين فى تاريخ البشرية على ترك بلادهم للفرار من الفقر والاضطهاد والسخط على الظلم وعدم تكافؤ الفرص ، وكانت هناك اختلافات كبيرة بينهم فى اللغة والدين والثقافة والأصول السياسية والخلقية والعرقية والقومية والمكانة الاجتماعية والاقتصادية ، وقد حمل أولئك الرواد من المستوطنين معهم آراؤهم السياسية ومعتقداتهم الدينية وقيمهم الاجتماعية وعاداتهم وتقاليدهم وأنظمتهم الثقافية والحضارية ، وظلت أمريكا خلال القرن التاسع عشر ملتقى هذه الأفكار والثقافات المتباينة المتوافدة إليها من مختلف البلاد الأوربية.

ولقد أقام المهاجرون بعض المدارس فى الجهات التى استقروا فيها لتعليم أبنائهم تحقيقاً لأهداف دينية وأخرى دنيوية. واطلعوا بالإشراف عليها وإدارتها ، وكان ذلك هو النواة لتلك اللامركزية التى يتسم بها التعليم الأمريكى اليوم.

والأمريكيون ليس لهم ماض بعيد أو حضارة عريقة ، ولذلك فإنهم لا يؤمنون بالماضى ولا ينظرون إليه ويعتبرونه عديم القيمة ، وهم يتطلعون دائماً إلى

المستقبل إيماناً منهم بأنه أحسن من الحاضر ، ومن هنا كان إيمان المجتمع الأمريكى بالتغيير السريع وإيمانه أيضاً بأهمية التعليم فى إحداث هذا التغيير وإرساء قواعد الديمقراطية الأمريكية والدفاع عنها ، ولذا جاءت الفلسفة البراجماسية تعبيراً مناسباً للعقلية الأمريكية ، وقد أدرك الأمريكيون أن التعليم مفتاح الحرية واعتبروا انتشار التعليم ضماناً أساسياً للحرية والمساواة والحكم الذاتى وهى المبادئ التى اكتسبها الشعب الأمريكى خلال الحروب والصراعات التى خاضها من أجل الاستقلال .

وقد اتسم التعليم الأمريكى بالتعدد والتنوع إلى أقصى الحدود ، لذلك يعتبر التعليم فى أمريكا نظاماً واسع النطاق متعدد الأساليب يصعب أن ترسم صورة كاملة له ، **ومع ذلك فهناك بعض المبادىء التى يقوم عليها هذا التعليم يمكن حصرها فيما يأتى :**

١ - أن التعليم الأمريكى يرفض الأخذ بفكرة التوجيه العقائدى وفرض النظم من الخارج فكلاهما فى نظره من مميزات المجتمعات التى تتحكم فيها السلطة المطلقة والديكتاتورية ، ويؤكد بدلاً منها التهذيب التلقائى أو الشخصية البناءة الحقة النافعة للفرد والمجتمع .

٢ - أن التعليم الأمريكى يأخذ بفكرة المدرسة العامة كمدرسة مناهضة للطائفية، فقد كان التفكير السائد هو أن إنشاء مدرسة لمذهب دينى خاص يعتبر عمل مخالف للروح الأمريكية .

٣ - أن التعليم الأمريكى يأخذ بالمفهوم القائل بأن التعليم يجب أن يكون من مسئوليات المجتمع ، لذلك فإن شئون التعليم يهيمن عليها الشعب مباشرة إلى حد لا يوجد له نظير فى أى نظام تعليمى آخر ، وينطبق هذا المبدأ على الأخص على هيئات التعليم المحلية .

٤ - أن التعليم الأمريكى يؤمن بالفروق الفردية ويعمل على مراعاتها بكل السبل إلى حد كراهية فرض نمط موحد فى المناهج ومستوى موحد لجميع التلاميذ، مما يسمح بوجود فروق تحصيلية فى المدارس بين تلميذ وآخر بل وبين موضوعات الدراسة نفسها من حيث اختيار التلميذ لموضوع دون آخر ، فى نطاق عريض يوجد مجال للإختيارات الفردية والتقدم السريع فى مادة منفصلة تسمح

للتلميذ أن يوضع فى فصل أو فى فصلين أعلى لدراسة هذه المادة ، فى حين يتابع دراسة المواد الأخرى بسرعة معتدلة فى فصول عادية.

تنظيم التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية :

على الرغم من صعوبة الوصول إلى تعميمات بالنسبة لنظام التعليم الأمريكى فإنه يمكن القول بصفة عامة أن التعليم الأمريكى يمتد على مدى اثنتى عشر سنة من سن السادسة حتى الثامنة عشر وتعتبر هذه المادة كلها إلزامية إجبارية بالنسبة لكثير من الولايات مع بعض اختلافات بينها ، ويقوم التعليم العام على أساس التنظيم الشامل الموحد ، وينقسم الشامل الموحد إلى مرحلتين رئيسيتين :

المرحلة الأولى هى **المرحلة الأولية** ، والمرحلة الثانية هى **المرحلة الثانوية** ، وبعد انتهاء الطالب من مرحلة الدراسة الثانوية ، فإن بإمكانه الالتحاق بإحدى مؤسسات التعليم العالى للدراسة لمدة أربع سنوات يحصل بعدها الطالب على درجة البكالوريوس والتى بدورها تؤهله لمتابعة دراساته العليا للحصول على درجة الماجستير والدكتوراه.

هذا ، وهناك نوع من الكليات " الكليات الدنيا " ومدة الدراسة بها بعد المرحلة الثانوية سنتان يتخصص فيها الطالب الدارس فى حرفة معينة يزاولها بعد تخرجه. ويسبق هذا السلم التعليمى مرحلة أخرى لا تدخل ضمن فترة الإلزام وهى مرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية والتى تتمثل فى دور الحضانة ورياض الأطفال.

وهذا ما سنعرض له بشىء من التفصيل فيما يأتى :

أولاً : مرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية :

أ - دور الحضانة :

وتضم الأطفال ما بين سن الثانية والرابعة ، وتهدف إلى تحقيق النمو المتكامل للطفل وتنمية شخصيته بجوانبها المختلفة الجسمية والعقلية والنفسية والعاطفية والانفعالية ، وإكسابه العادات الصحية السلوكية ، وتقوية عضلاته ، كما تعلم الطفل ضبط النفس والالتزام بقواعد السلوك الاجتماعى والاعتماد على النفس والتعاون مع أقرانه.

وهناك خمسة أنواع رئيسة من مدارس دور الحضانة ، فبعض المدن تنشىء نظامها التعليمى لدور الحضانة داخل المدرسة الأولية ، وتوجد مدارس للحضانة مع رياض الأطفال مع المدرسة الابتدائية فى وحدة واحدة ، وبعض المدارس الثانوية تلحق مدارس الحضانة بها ، وبعضها يلتحق بالكليات والجامعات لتدريب المعلمين الذين سيعملون بدور الحضانة أو لعمل البحوث وهناك مدارس للحضانة مستقلة بذاتها تنفق عليها أو تديرها الكنائس أو الهيئات أو المؤسسات المختلفة أو المنظمات الخاصة ، ومن ناحية التمويل فإن دور الحضانة بعضها يمول من السلطات التعليمية المحلية وبعضها من الحكومة الفيدرالية أو من أموال الكنيسة أو من الأموال الخاصة.

ب - رياض الأطفال :

وتضم الأطفال ما بين سن الرابعة والسادسة وإن كان يسمح للأطفال فى سن الثالثة أو الخامسة بالالتحاق بها ، ويمكث الأطفال حوالى ثلاث ساعات فى اليوم كما تعمل الروضة أربعة أو خمسة أيام فى الأسبوع ، وكما فى دور الحضانة فإن معلمة الروضة تضع البرنامج التعليمى بها ، وتتشابه رياض الأطفال مع دور الحضانة فى أهدافها والفرق بينهما فى الدرجة لا فى النوع .. ومن أهم الخبرات التى تهدف رياض الأطفال إلى إكسابها للطفل تدعيم علاقاته الاجتماعية وتعليمه العناية بما يمتلك وغرس الاحترام لملكية الآخرين والقيام بالمشاركة وأداء الأدوار والاستماع أو التحدث أمام مجموعة ، والتدريب على استخدام أساليب التحية وكذلك بالأسئلة العادية. وهناك عدة أنواع لرياض الأطفال تشبه دور الحضانة فبعضها مدارس خاصة أو تابعة للكنائس تديرها وتمولها أو تعينها الحكومة الفيدرالية أو السلطات المحلية ، وتكون رياض الأطفال عادة إما ملحقة بالهيئات الخاصة أو بالمدارس العامة.

ثانياً : المرحلة الابتدائية : مرحلة التعليم الأولى :

تعتبر هذه المرحلة هى بداية الإلزام المجانى ، ورغم أن المدرسة الابتدائية فى الولايات المتحدة تتصل أحياناً بدور الحضانة ورياض الأطفال فى وحدة واحدة ، إلا أنها تعد بالنسبة لأغلب الأطفال أولى المدارس التى يلتحق بها ، وتنظم المدرسة

الابتدائية على أساس صفوف (من سن ٦ إلى ١٢ سنة) فى بعض الجهات كما ينظم البعض منها على أساس ثمانية صفوف (من ٦-١٤ سنة).

والمرحلة الابتدائية تختلف مدارسها عن بعض بالنسبة لحجمها وموقعها وبالنسبة لطرق الصرف والرقابة عليها والفلسفة التى تقوم عليها وطرق التدريس المتبعة فيها. وتهدف هذه المرحلة إلى تثقيف عقول التلاميذ بالمعلومات والمهارات الأساسية والاهتمام والعناية بصحة الأطفال ، ويعد هذا الهدف من أهم أهداف تلك المدارس وتنمية الوعى القومى ، رغم التعبير عنه بأشكال متباينة عديدة وظهوره فى ألوان متعددة من النشاط ، بمعنى أن الهدف العام للتعليم الابتدائى فى أمريكا هو استكمال نضج الطفل ، ولذلك فهو تعليم لبناء الطفل فرديا واجتماعيا. وتخلو المدارس الابتدائية العامة وغيرها من المراحل فى جميع المدارس من تدريس التربية الدينية ، فالمبدأ هنا هو أن تعليم الدين ليس وظيفة أو مسئولية المدرسة ، وإنما مسئولية الأسرة والهيئات الدينية ، وقد يخلى التلاميذ من جدول الدراسة بعض الوقت لحضور الصلوات وتلقى التربية فى الكنائس.

ثالثاً : المرحلة الثانوية :

يطلق غالبا على مدارس المرحلة الثانوية فى الولايات المتحدة الأمريكية "المدارس العليا " High School على اعتبار أنها المرحلة التالية للمدارس الابتدائية ومن الملاحظ أن الأمريكيين أسبق من غيرهم فى جميع أنحاء العالم فى جعل المدرسة الابتدائية مدرسة عامة لجميع أبنائها ، وكان لهم السبق أيضا فى جعل مدرستهم الثانوية مدرسة مجانية عامة لهم ، كما جعلوها مرحلة تلى المرحلة الابتدائية لجميع التلاميذ دون تفرقة ومدرسة تعد للحياة كما تعد للكليات والجامعات والمعاهد العليا. والتعليم الثانوى فى الولايات المتحدة الأمريكية يتنوع اسما ونوعا ، فلقد مرت هذه المرحلة بحلقات عديدة اتسمت كل حلقة بنوع من التعليم بحيث يمكن أن نميز بين مؤسسات هذا التعليم على النحو الآتى :

المدرسة الثانوية الشاملة :

ومدتها أربع سنوات (١٤- ١٨ سنة) عقب المرحلة الابتدائية وتقدم لطلابها برامج متنوعة (أكاديمية - فنية - علمية) لمواجهة احتياجات وميول التلاميذ من

ناحية ، ولإعدادهم للمجالات المختلفة من ناحية ثانية سواء أكان إعداداً للتعليم العالى أو إعداداً مهنياً .

وينظر الأمريكيون إلى هذه المدارس باعتبارها تعبيراً صادقاً عن الديمقراطية من ناحية ، وعن المبادئ التربوية والسيكولوجية من ناحية ثانية ، هذا فضلاً عن أنها تعمل على صهر طلابها - على اختلافهم - فى بوتقة واحدة الأمر الذى من شأنه تحقيق التماسك القومى ووحدة المجتمع الأمريكى ، وتعتبر هذه المدرسة هى النمط الشائع والمألوف فى التعليم الثانوى الأمريكى .

المدرسة الثانوية المتحدة عمود :

The Vertically Extended Secondary School

وهى أيضاً وليدة القرن الحالى ، إذ نجد ميلاد نوعين جديدين من المدرسة الثانوية هما المدرسة الثانوية الدنيا ومدتها ثلاث سنوات ، والمدرسة الثانوية العليا ومدتها ثلاث سنوات أيضاً .

أ - المدرسة الثانوية الدنيا : Junior High School

ومدة الدراسة بها كما سبق القول ثلاث سنوات (١٢-١٥) بعد المرحلة الأولية، وقد تكون هذه المدرسة فى وحدة تعليمية مستقلة فى كل شىء ، ويشبه هذا النوع من المدارس الثانوية الدنيا من حيث وضعها فى السلم التعليمى الأمريكى ، وضع المدرسة الإعدادية فى السلم التعليمى المصرى ، وقد تكون ضمن المدرسة الثانوية العليا فى وحدة مدتها ست سنوات ، لتكون معها وحدة مستقلة ، وهناك مدرسة ثانوية دنيا لمدة عامين (الصف السابع والثامن فقط) ، على أن تضم السنة الثالثة إلى المدرسة الثانوية العليا فى وحدة واحدة مدتها ست سنوات ، لتكون معها وحدة مستقلة ، وهناك مدرسة ثانوية دنيا لمدة عامين (الصف السابع والثامن فقط) على أن تضم السنة الثالثة إلى المدرسة الثانوية العليا لتصبح مدتها أربع سنوات - وهناك تنظيم السلم التعليمى على أساس ٨ سنوات مرحلة أولية وأربع سنوات مرحلة ثانوية دون وجود مدرسة ثانوية دنيا .

وقد أنشئت هذه المدرسة لتخدم غرضين رئيسيين : الغرض الأول ، مساعدة التلميذ على الانتقال التدريجى من مرحلة الطفولة إلى مرحلة المراهقة ، والغرض

الثانى ، أن تحقق الوصل بين المدرسة الأولية بتمركزها حول الطفل وبين المدرسة الثانوية بتمركزها حول المادة الدراسية.

وقد ساعدت هذه المدرسة على تقليل أعداد التلاميذ المتسربين لأنها مهدت الانتقال من المدرسة الأولية إلى المدرسة الثانوية بتعمق دراستها وجوها ونظامها المختلف ، وساعدت أيضاً على تكيف التلاميذ مع الجدول المدرسى القائم للمواد الدراسية والصعوبة النسبية فى المدرسة الثانوية العليا.

ب - المدرسة الثانوية العليا :

وهى متممة للمدرسة السابقة ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات (١٥-١٨) وهى نهاية فترة التعليم الإلزامى - وهناك أيضاً المدرسة الثانوية ذات الأربع سنوات من سن ١٤ إلى ١٨ سنة ، وهى تماثل وضع المدرسة الثانوية العامة فى مصر ، وتولى المدرسة الثانوية اهتمامها إلى المادة الدراسية وبها أقسام علمية ، وتعتبر المدرسة الثانوية الشاملة النمط العادى المألوف للتعليم الثانوى فى أمريكا ، وهى تستهدف مواجهة احتياجات من هم فى سن المدرسة الثانوية بما تقدم من مناهج متوازنة للإعداد للكلية أو مناهج عامة أو مهنية أو تجارية مع وجود مقررات فى التعليم العام ، ويتميز كل من هذه المناهج بالمرونة وذلك بما يقدمه من مواد اختيارية ، وقد ساعدت المدرسة الثانوية على صهر التلاميذ من مختلف الأجواء الثقافية والاجتماعية والاهتمامات والميول فى بوتقة واحدة ، مما يؤدى إلى وحدة المجتمع الأمريكى وتماسكه ، ومع أن هناك دعوة لإنشاء مدارس ثانوية مستقلة للموهوبين ، وآخرون يفضلون نظام الفصل بين التلاميذ على أساس الدين والعنصر ، إلا أن المدرسة الثانوية الشاملة ستظل بلا شك لتخدم احتياجات الغالبية العظمى من الشباب الأمريكى فى سن المدرسة الثانوية ، وإلى جانب المدارس الثانوية الشاملة ، توجد أنواع أخرى من التعليم الثانوى مثل المدارس المهنية Vocational Schools وهى مدارس مهنية أو فنية توجد فى المدن الكبرى وفى بعض الولايات ، كما توجد مدارس ثانوية خاصة يتعلم فيها حوالى ١٥ % من التلاميذ فى سن المدرسة الثانوية ومعظم هذه المدارس مدارس دينية تعان من الطوائف الدينية وتضم ٧٥% من التلاميذ ، ويتعلم الباقى ٢٥% فى المدارس المدنية الخاصة (محمد منير مرسى : المرجع فى التربية المقارنة ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٨١ ، ص ص ١٧٢-١٩١).

إدارة التعـــليم :

تعتبر إدارة التعليم وتمويله فى نظام التعليم الأمريكى من اختصاص الولايات المحلية ، ويرجع ذلك إلى النشأة الأولى للتعليم وإلى طبيعة العقلية الأمريكية الجديدة ومثلها العليا ، فالتعليم الأمريكى يهدف إلى توفير التعليم فى كل مراحله لكل شخص قادر ، وهذا يقع على عاتق الولايات المحلية كما سبق القول ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإنه على الرغم من أن الحكومة الفيدرالية - بحكم الدستور - لا تشرف مباشرة على التعليم إلا أنها بصورة أو بأخرى تسهم فى أموره ، وإن كان ذلك يلقى معارضة كبيرة ، هذا وتشترك ثلاث جهات فى إدارة التعليم فى أمريكا : الحكومة الفيدرالية ، وحكومات الولايات ، والحكومة المحلية.

(١) الحكومة الفيدرالية :

على الرغم من أن الحكومة الفيدرالية لا تشرف إشرافاً مباشراً على التعليم ، إلا أنها تسهم إسهاماً فعالاً فى كثير من نواحيه ، وذلك على عكس ما يظنه الكثيرون، وللحكومة الفيدرالية مكتب للتعليم يسمى " **مكتب الولايات المتحدة للتعليم** " ، وهو جزء الآن من وزارة أنشئت فى عام ١٩٥٢ للصحة والتعليم والرفاهية ، ويرأسها سكرتير (وزير) يعد عضواً فى مجلس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية ، وينشأ مكتب التعليم ليكون وزارة مركزية للتعليم بالمعنى المفهوم فى الدول الأخرى ، بل كإدارة تقوم بالأعمال الآتية :

١ - جمع الإحصاءات والبيانات اللازمة عن النواحى التعليمية المختلفة.

٢ - تشجيع التعليم.

٣ - نشر المعلومات عن المدارس.

(٢) حكومات الولايات :

كان من نتائج الدستور الأمريكى والتعديلات التى أدخلت عليه ، أن بدأت الولايات تضع نظمها دون رقابة أو إشراف من السلطة الفيدرالية ، ويعهد بوضع وتنفيذ القوانين التعليمية فى كل الولايات تقريباً إلى مجالس الإشراف على تنفيذ الحد الأدنى من التعليم الذى يجب أن يحصل عليه كل طفل فى الولاية ، كما أن من وظائفها تحديد المؤهلات الواجب توافرها فى المعلمين فى الولاية والإشراف التام

على البرامج التعليمية ، ويتعهد بأمر إدارة التعليم فى كل الولاية مراقب التعليم ، وهو شخص يختار من معظم الولايات نتيجة لانتخاب عام أو يعينه حاكم الولاية أو مجلس التعليم كما فى بعض الولايات ، ويعد مراقب التعليم مسئولاً أمام الشعب الذى يمثله مجلس التعليم.

(٣) الحكومات المحلية :

تنقسم كل ولاية إلى مدن وقرى ومقاطعات ، ويوجد بكل منها مجلس هو " مجلس التعليم المحلى " الذى يضطلع بكل أمور التعليم بتفويض من الولاية التابع لها ، ويرأس هذا المجلس مدير محلى للتعليم ، ويقوم مجلس التعليم المحلى بإنشاء المدارس وإعدادها وصيانتها ، وتعيين المعلمين والموظفين والإداريين وتنظيم قبول التلاميذ بمختلف مراحل التعليم ، ووضع الترتيبات الخاصة بالدراسة وتحديد المناهج، وفرض الضرائب المحلية للإنفاق منها على التعليم ، وتقديم خدمات للطلاب التى تتمثل فى التغذية والرعاية الصحية ووسائل الانتقال وما إلى ذلك ، ويساعد مجلس التعليم فى المدينة (أو فى أية وحدة محلية) مراقب للتعليم ، وقد زادت أهمية هذا الموظف نظراً لضخامة الأعباء التى يقوم بها مجلس التعليم المحلى ووظيفة هذا المراقب تتمثل فى مراجعة المناهج الدراسية وأعمال الامتحانات والاحتفاظ بالتقرير والسجلات ، ويتكفل أيضاً بتوجيه التلاميذ وإعداد المعوقين ، وإعداد ميزانية التعليم بالمدينة.

تمويل التعليم :

يمول التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية من ثلاثة مصادر أولها هو الحكومات المحلية حيث تشارك بحوالى ٥٧% من جملة الإنفاق ثم حكومة الولاية التى تبلغ إسهاماتها حوالى ٣٩% ، وتأتى الحكومة الفيدرالية فى المرتبة الثالثة حيث تقدم حوالى ٤% فقط ، أما عن مؤسسات التعليم العالى ، فالبعض منها مؤسسات عامة تقدم تعليماً مجانياً وتخضع فى إدارتها للولاية التابعة لها ، ومن ثم تمول من الأموال العامة والبعض الآخر مؤسسات خاصة ، التعليم فيها بمصروفات والتى تكون جملتها المصدر الرئيسى فى تمويلها فضلاً عما تتلقاه من تبرعات.

وبجانب مدارس التعليم العام توجد المدارس الخاصة والطائفية التى يقوم بإنشائها إما أفراد أو نقابات أو هيئات طائفية ، ومن ثم تخضع هذه المدارس فى إدارتها لهذه الجهات وبالتالى بأنها لا تحصل على أية إعانات سواء من الحكومة الفيدرالية أو الولاية التابعة لها ، الأمر الذى يعنى أن تمويل هذا النوع يأتى من حصيلة المصروفات المدرسية فضلاً عن الهبات التى تتلقاها (جامعة الإسكندرية ، كلية التربية ، قسم أصول التربية ، التربية المقارنة ، ١٩٨٨/١٩٨٧ ، ص ص ٣٨٢-٣٨٦)٠

Obeikandl.com

مراجع الفصل الثانى

المراجع العربية :

١- محمد منير : **المرجع فى التربية المقارنة** ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٨١م.

٢- رضا أحمد إبراهيم : **نظم التعليم فى دول العالم المعاصر** ، القاهرة ، ١٩٨٥م.

٣- عليه على فرج : **التربية المقارنة** ، كلية التربية ، الإسكندرية ، ١٩٨٥م.

المراجع الأجنبية :

1- Hofman, Adrian E., "Cross-Level Relationships with Effective School", **School Effectiveness and School Improvement**, Vol. 6, No.2, June. 1995.

2- Levinson, Bradley A., "The end of Education: Redefining the Value of School", **Harvard Educational Review**, Vol. 66, No. 4, 1996.

3- Neale, Deniel C. and others et.al., **Strategies for School Improvement: Cooperative Planning and Organization Development**, Boston: Allyn and Bacon, Inc., 1988.

4- Torrington, Derek, **Effective Management: People and Organization**, N.Y. : Prentice Hall book Inc., 1989.

obeikandl.com